المفوضية الوطنية العليا للانتخابات
High National Electoral Commission

UNDP
Empowered lives.
Resilient nations.

برنامـــج الأمم المتحدة الإنمـــائي

وثيقة مشروع (بيبول)/ ليبيا

عنوان المشروع: تعزيز انتخابات الشعب الليبي (بيبول)

رقم المشروع: .....

تاريخ البدء: نوفمبر 2017 تاريخ الانتهاء: 1 نوفمبر 2020 تاريخ اجتماع لجنة PAC

نبذة مختصرة عن المشروع:
بهدف تطوير قدرات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لإجراء انتخابات تتسم بالشمولية وتحظى بالمصداقية، يقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشروعاً للمساعدة الانتخابية ولمدة ثلاث سنوات، يتم تنفيذه بواسطة فريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وقد تم تصميم المشروع بناءً على روح التعاون والمصلحة والملكية الوطنية وسيتم تنفيذه بمشاركة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بصفة رئيس مشارك في مجلس المشروع الذي سيعتمد جميع خطط العمل الخاصة بالمشروع . ويسعى المشروع إلى تحقيق أربعة نواتج رئيسة تنفذ على مدار 3 سنوات متتالية؛ هي كالتالي: • الناتج الأول: دعم المفوضية في عمليات التخطيط والإعداد والتنفيذ لإجراء الانتخابات، العامة والمحلية، وفي الخارج. • الناتج الثاني: بناء القدرات المؤسساتية لهياكل وكوادر المفوضية، ورفع مستويات إلمامهم بمتطلبات العملية الانتخابية التي تتسم بالشفافية والمصداقية والمشاركة الشمولية. • الناتج الثالث: تعزيز نسب المشاركة في الانتخابات، واستهداف المستضعين بأنشطة تمكنهم من ممارسة حقهم في الانتخاب. • الناتج الرابع: رفع مستويات الوعي الانتخابي لدى الشركاء المحليين، وتمكينهم من أداء دورهم بفاعلية في العملية الانتخابية والمساهمة في خلق بيئة انتخابية سلمية.

الجهة المنفذة:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP بالتكامل مع بعثة الأمم المتحدة للدعمUNSMIL.	
الجهة المستفيدة:	المفوضية الوطنية العليا للانتخابات (HNEC)' وهي أعلى سلطة انتخابية في الدولة.	
الشركاء (المانحين):		
مدة المشروع:	ثلاثة سنوات قابلة للتمديد بناءً على موافقة جميع الأطراف ومنهم قسم المساعدة الانتخابية التابع لقسم الشؤون السياسية التابع للأمم المتحدة.	
موارد المشروع التقديرية:		23,951,227 دولار أمريكي
الموارد المخصصة	برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP: TRAC	
	الجهات المانحة:	
	المفوضية الوطنية العليا للانتخابات:	5.000.000
	مساهمات عينية	مستشاري بعثة الأمم المتحدة

بموافقة (التوقيع):

المفوضية الوطنية العليا للانتخابات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
د. عماد الشاذلي السايح رئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات	السيدة: ماريا دو فالي ريبيرو نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى ليبيا والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
التاريخ: 2017/11/23	التاريخ: 2017/11/23

1) تحديات التنمية

السياق السياسي العام

في أعقاب أول انتخابات حرة أُجريت في البلاد في 7 يوليو 2012، وهي انتخابات المؤتمر الوطني العام، كان من المتوقع إجراء حدثين انتخابيين هما: إجراء استفتاء على الدستور وإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة، وذلك وفقاً للأحكام المنصوص عليها في الاعلان الدستوري المؤقت الصادر في 03 أغسطس 2011، وبدلاً من ذلك، وفي ظل تصاعد الاحتجاجات العامة، مدد المؤتمر الوطني العام مدة عمله، وقام بالتصويت على إجراء انتخابات مباشرة لهيئة صياغة الدستور .وقد جرت انتخابات الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور في 20 فبراير 2014 وسط أعمال عنف محدودة، ومقاطعة من قبل بعض الأقليات بسبب التمثيل غير العادل في وجهة نظرهم. وبعد ذلك، صادق المؤتمر الوطني العام في مارس 2014 على التعديل السابع للإعلان الدستوري بخصوص انتخاب سلطة تشريعية جديدة، تمثلت بعد ذلك في مجلس النواب، جرت انتخابات مجلس النواب في 25 يوليو 2014 وأحرزت نسبة إقبال بلغت 42٪. وفي حين رحب المجتمع الدولي بنتائج تلك الانتخابات حكمت الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا في نوفمبر 2014 بعدم دستورية التعديل السابع، وبطلان انتخاب مجلس النواب، ونتيجة لذلك أعلن المؤتمر الوطني البقاء في منصبه. وفي الوقت نفسه لم تنجز الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور مسودة الدستور ونتيجة لذلك، ظهرت حكومتان وكل منهما لديها مجموعات مسلحة لدعمها: إحداهما هي حكومة الوفاق التي في طرابلس والتي تحظى بدعم الأمم المتحدة والأخرى هى الحكومة التي في الشرق ويدعمها الجيش.

وفي الوقت الذي شعر فيه معظم الليبيين بخيبة أمل جرّاء نتائج العمليات الانتخابات السابقة، كان لديهم شعور عام بالثقة في هيئة إدارة الانتخابات. وبناءً على الاستبيان الأخير الذي أجرته مؤسسة IFES، فإن نحو (62٪) من الشعب لديهم آراء إيجابية تجاه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، وقد تلقت بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية نفس الرسائل الإيجابية تجاه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومن عدة أطراف معنية. ويعتبر ذلك من الامتيازات التي تتمتع بها المفوضية كونها ظلّت محايدة في بيئة شديدة الاستقطاب السياسي رغم جميع الصعوبات المالية الشديدة التي تعاني منها. وبدعم من فريق الأمم المتحدة للمساعدة الانتخابية وبإجرائها وإدارتها لثلاثة عمليات انتخابية؛ اكتسبت المفوضية قدرٍ كبيرٍ من المعرفة والمهارات الأساسية في إدارة الانتخابات، غير أن المفوضية لم تصقل نفسها بعد كهيئة مستقلة ومهنية قادرة على تخطيط وإدارة الانتخابات التي تتسم بالشمولية وتحظى بالمصداقية. وأكدت المفوضية، في طلبها من قسم المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة، على ضرورة بناء القدرات المؤسساتية كهدف رئيسي في السعي للحصول على مساعدة انتخابية مستمرة من الأمم المتحدة، فضلاً عن الدعم المباشر للعمليات الانتخابية

المتوقعة في السنوات المقبلة .وباعتبارها إحدى المؤسسات القليلة في ليبيا التي تتمتع بثقة الشعب، فإن الدعم الخارجي للمفوضية أمر ضروري لتوطيدها كمؤسسة أساسية ورسمية في البلاد.

أهداف التنمية المستدامة والبرنامج السياسي الشامل

تتسق تطلعات الليبيين لوضع برنامجاً سياسياً أكثر شمولاً مع أهداف التنمية المستدامة الجديدة التي اعتمدتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تحت شعار "**تحول عالمنا: خطة 2030 للتنمية المستدامة**". ويعتبر الهدف رقم 16 من أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعو الدول الأعضاء إلى" خلق مجتمعات سلمية وشمولية من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتحقيق العدالة للجميع، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشمولية على جميع المستويات"، يعتبر هذا الهدف ذو علاقة قوية بالسياق الليبي حيث يتمحور الصراع الجاري حول انعدام الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي. وبالإضافة إلى الهدف رقم 16، يندرج تركيز المشروع على تعزيز إدماج الفئات المستضعفة، بما في ذلك المرأة، ضمن الهدف رقم 5 من أهداف التنمية المستدامة، والذي يرمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات..

ويعتمد الإطار القانوني الحالي والمتعلق بإدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية؛ على الإعلان الدستوري الصادر في عام 2011 وتعديلاته، إلى جانب بعض القوانين ذات العلاقة، والتي أهمها القانون رقم (8) لسنة 2013 الذي يحدد هيكلية ومهام الإدارة الانتخابية القائمة حالياً؛ والمتمثلة في (المفوضية الوطنية العليا للانتخابات)، ووفقاً لهذا القانون، تعتبر المفوضية هي أعلى سلطة انتخابية في البلاد ومسؤولة عن إدارة العمليات الانتخابية في المرحلة الانتقالية، ومن المتوقع أن ينص الدستور الجديد على ذلك.

حالياً، تتألف المفوضية من مجلس المفوضية الذي يتكون من سبعة أعضاء، والإدارة العامة مع وجود عدد 22(17 سابقاً) مكتب إدارة انتخابية.ويتكون المجلس من رئيس وستة أعضاء وفقاً لنص المادة (5) من قانون أنشائها، يتواجد منهم حالياً أربعة أعضاء فقط من بينهم رئيس المجلس. ويتبع مجلس المفوضية حالياً الإدارة العامة التي يرأسها المدير العام، ويعمل لدى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ما مجموعه 266 موظفاً، ويوجد عدد 677 وظيفة شاغرة حالياً ومنذ الانتخابات الأولى لعام 2012 والتي حظيت بدعمٍ كبيرٍ من الأمم المتحدة، اكتسبت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قدراً كبيراً من المعرفة الأساسية وقامت ببناء قدراتها اللازمة لإدارة الأحداث الانتخابية. هذا وقد تمكنت المفوضية من العمل في بيئة سياسية شديدة الاستقطاب دون المساس بحيادتها، ونجحت في الحفاظ على انطباعات الرأي العام حول حيادها. والجدير بالذكر أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات تحظى بثقة وتأييد العديد من منظمات المجتمع المدني بما في ذلك تلك المنظمات المحلية المهتمة بمراقبة الانتخابات، وكذلك المنظمات التي تدافع عن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

وعلى الرغم من القدرات التي اكتُسبت بالفعل، هناك دعوة من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وغيرها من الأطراف المعنية إلى استمرار المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة لبناء وتطوير قدرات المفوضية كمؤسسة وكذلك قدرات موظفيها، بحيث تكون قادرة على إجراء الأحداث الانتخابية في المستقبل بما يحقق الشمولية والشفافية والمصداقية للعملية الانتخابية.

وبناء على طلب من المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في 7 مايو 2017 بشأن توسيع نطاق المساعدة الانتخابية التي تقدمها الأمم المتحدة، تم إرسال بعثة لتقييم للاحتياجات الانتخابية في سبتمبر2017 لتقييم الحاجة إلى استمرار الأمم المتحدة في تقديم المساعدات الفني. وشمل طلب المفوضية تقديم الدعم في المجالات التالية: 1) تسجيل الناخبين؛ 2) التوعية المدنية وتثقيف الناخبين؛ 3) التواصل والتوعية العامة؛ 4) تقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني ولا سيما تلك المهتمة بمراقبة الانتخابات؛ 5) التدريب على تطوير قدرات الموظفين على إدارة العملية الانتخابية؛ 6) شراء المواد الانتخابية؛ 7) دعم العمليات الانتخابية على مستوى جميع المكاتب الميدانية؛ 8) تعزيز مشاركة النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة؛ 9) استخدام أنظمة تكنولوجيا المعلومات في مختلف مراحل العملية الانتخابية.

قد طلبت المفوضية أيضاً من الأمم المتحدة أن تضطلع بدورٍ قياديٍ أكثرُ فعاليةً في تنسيق المساعدة الانتخابية، وفقاً لمهام الأمم المتحدة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

وبناء على توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية، تمت صياغة مشروع الدعم الانتخابي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا بالتشاور عن كثب مع المفوضية ولتلبية الاحتياجات الحالية للمفوضية وغيرها من الأطراف المعنية، لتحقيق النواتج التالية:

- دعم المفوضية في عمليات التخطيط والإعداد والتنفيذ لإجراء الانتخابات، العامة والمحلية، وفي الخارج.
- بناء القدرات الذاتية والمؤسساتية لهياكل وكوادر المفوضية، ورفع مستويات إلمامهم بمتطلبات العملية الانتخابية التي تتسم بالشفافية والمصداقية والمشاركة الشمولية.
- تعزيز نسب المشاركة في العملية الانتخابية، واستهداف الفئات المستضعفة بأنشطة تمكنهم من ممارسة حقهم في الانتخاب.
- رفع مستويات الوعي الانتخابي لدى الشركاء المحليين، وتمكينهم من أداء دورهم بفاعلية في العملية الانتخابية.

2)) استراتيجيـات المشروع وغاياتـه

أهداف المشروع

الغاية الرئيسة للمشروع هي دعم المفوضية بحيث تصبح متمكنة وقادرة على إدارة العمليات الانتخابية وفق المعايير والمبادئ الدولية المتعارف عليها، إلى جانب توسيع دائرة الشمولية لتضم أكبر قدر من الشركاء والمستهدفين بالعملية الانتخابية، وستركز أنشطة المشروع على الأهداف الرئيسية التالية:

أولاً: بناء القدرات الذاتية المفوضية كمؤسسة وكذلك قدرات موظفيها.

ثانياً: تقديم الدعم المباشر لإجراء عمليات انتخابية.

ثالثاً: رفع مستوى الوعي الانتخابي لدى الشركاء.

ولتحقيق غاية المشروع وأهدافه، سيتم تنفيذ النواتج والأنشطة المعنية بناءً على الاستراتيجيات الموضحة أدناه. كما سيأتي لاحقاً في الوثيقة تفاصيل عن النواتج وأنشطتها. ولتعزيز مبدأ الشمولية في العملية الانتخابية، سيضمن المشروع مشاركة الأطراف المعنية المحلية المستهدفة من خلال تقديم منح صغيرة لدعم مبادراتهم وأنشطتهم التي تدعم الاستدامة وبناء شبكات التعاون. وستستهدف هذه المنح المبادرات التي تدعم بعض المجموعات مثل دعم تمكين المرأة ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وتعزيز الوعي لدى الاتحادات والنقابات الشبابية وكذلك النقابات المهنية، إلى جانب تعزيز المعرفة الانتخابية لدى الأحزاب والكيانات السياسية وبناء قدرات المنظمات التي تدعم الديمقراطية.

المبـادئ والمعايير الاساسيـة للمشـروع

يقوم المشروع على المبادئ التالية التي تضمن تحقيق أهدافه بشكلٍ فعال . وتعتبر هذه المبادئ بمثابة الإطار العام الذي ينبغي أن يعمل في حدوده المشروع، ويلتزم بها الشركاء، وهي كالاتي:

1 - مبدأ المصلحة الوطنية وأولوياتها: يعتمد المشروع على الأولويات والمصلحة الوطنية وكذلك على الاحتياجات التي تطلبها المفوضية والأطراف المعنية الأخرى التي تم التشاور معها أثناء فترة بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية وفترة صياغة المشروع، بما فيهم منظمات المجتمع المدني التي تمثل الأقليات. كما وضعت وثيقة المشروع في عين الاعتبار آراء المفوضية وكذلك آراء وتعليقات شركاء التنمية لضمان استجابة موارد وأنشطة المشروع للمصلحة الوطنية الليبية. وعلاوة على ذلك، تم تعزيز المصلحة الوطنية في المشروع من خلال مشاركة المفوضية في مجلس المشروع بصفة رئيس مشارك في المجلس الذي

سيعتمد خطط عمل المشروع، بحيث يضمن الشركاء تسخير موارد المشروع نحو الأولويات الوطنية التي تندرج تحت هذا المشروع.

2 . مبدأ الشراكـة: **يعتمد نجاح المشروع على الشراكة الفعالة والمشاركة النشطة لجميع الأطراف المعنية ، بما يضمن تنفيذ المشروع والاستفادة من موارده بما يخدم المصلحة الوطنية الليبية. ويشكل مجلس المشروع الذي يتكون أعضاءه من جميع الشركاء؛ خطوة مهمة نحو تأكيد مبدأ الشراكة، وتحدد هذه الوثيقة مهام ومسئولية من يشغل عضوية هذا المجلس، وما الدور الذي يجب أن يقوم به لتحقيق أهداف المشروع.**

3 ـ مبدأ الاستدامة: **يقوم هذا المشروع على تبني استراتيجيات مستدامة في تصميم وتنفيذ أنشطة المشروع التي يكون لها الأثر التفاعلي طويل الأجل من شأنها أن تعزز القدرات الذاتية الوطنية في مجال إدارة وتنفيذ العمليات الانتخابية وما يرتبط بها من أنشطة دون الحاجة إلى استمرار الدعم مستقبلاً إن تعزيز قدرات الشركاء المحليين فيما يتعلق بالعمليات الانتخابية ودعم جهودهم للاضطلاع بدورٍ أكثر فعالية للاستجابة للاحتياجات الانتخابية المستقبلية، سيكون له الأثر الإيجاب على مبدأ الاستدامة وسيزيد من الأثر الإيجابي للمشروع أيضاً.**

4 ـ مبدأ المرونـــة والملائمة والتنسيق: **يعمل المشروع على الاستجابة لمتطلبات الخاصة للبيئة الليبية والمجتمع الليبي، بحيث يكون قادراً على مواكبة التطورات السريعة في البلاد. ويعمل الشركاء على التنسيق فيما بينهم لإزالة كافة العراقيل والقيود التي من شأنها أن تعيق الدعم المقدم للعملية الانتخابية في ليبيا، والعمل في إطار هذا المبدأ يتطلب الاطلاع على التفاصيل الدقيقة من جميع الجوانب ومن خلال مبدأ المرونة، سيستخدم المشروع جميع الوسائل والبدائل المتاحة لضمان نجاح تنفيذ أنشطة المشروع واستدامتها.**

5 . الشفافيـــة: **سيتم تنفيذ المشروع بما يتماشى مع مبدأ الشفافية المتبع من قبل الأمم المتحدة التي تتضمن إتاحة جميع تقارير المشروع أمام مجلس المشروع بما فيها تلك التقارير المتعلقة بإدارته. وعلاوة على ذلك، سيقوم مجلس المشروع باعتماد خطط عمل المشروع والتي تتضمن جميع أنشطة المشروع وكيفية استخدام موارد المشروع.**

منهجية مراعاة مسببات النزاع

في ظل استمرار النزاع في ليبيا، يعتبر اتباع برامج ومنهجية تراعي مسببات النزاع أمر بالغ الأهمية لضمان أن المشروع لا يسبب، عن غير قصد، أيّ توترات أو يؤدي إلى تفاقمها، ويستفيد في الوقت نفسه من فرص المساهمة للحفاظ على نواتج عمليات السلام. وبالاستفادة من خبرة القسم السياسي التابع للبعثة والدراسات التحليلية التي أجريت عن طريق خلال برنامج تعزيز القدرات المحلية الرامية إلى دعم القدرة على الصمود والإنتعاش التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يمكن للمشروع الحالي الحصول على المعلومات والبيانات

الضرورية التي تبقيه متيقظاً ومنتبهاً ومرناً أثناء إعداد برامجه. وعلاوة على ذلك، ستعمل المرونة المنصوص عليها في تنفيذ المشاريع على السماح بإعادة النظر في أهداف البرامج لضمان بقاءها ملائمة للوضع الراهن ومتسقة مع الظروف السائدة. بالإضافة إلى ذلك، سيتم مراعاة سلامة وأمن جميع المعنيين بما في ذلك الشركاء والمستفيدين والموظفين في جميع القرارات المتعلقة بتخطيط وتصميم وتنفيذ الأنشطة. ومن بين الطرق المحددة التي سيتبعها المشروع لتعزيز برامجة التي تراعي مسببات النزاع، ما يلي:

- تعزيز منهجية مراعاة مسببات النزاع كموضوع عام يوضع في عين الاعتبار في جميع أنشطة المشروع.
- تصميم وإعداد أنشطة المشاريع بحيث تستجيب للمطلوب وتكون قابلة للتكيف مع خصوصيات مختلف الجهات في البلاد.
- الدعوة إلى وتسهيل إقحام ومشاركة الأطراف الفاعلة غير الرسمية (أي زعماء القبائل والحكماء والشيوخ وأئمة المساجد) في برامج التوعية المدنية وتثقيف الناخبين، حيث يضمن إقحام هذه الفئات الفاعلة إلى تعزيز مبادرات التوعية وأيضاً يساعد على ضمان عدم قيامهم بدور المعرقلين للعملية الانتخابية.
- الدعوة إلى اتباع السياسات والإجراءات الانتخابية التي تمنع تهميش النساء والشباب واستبعاد الأقليات اجتماعياً.
- توعية وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني بحقوقهم وأدوارهم ومسؤولياتهم في العمليات الانتخابية.
- توفير فرص للتفاعل بين جماعات المجتمع المدني العاملة في مجال الانتخابات.
- وضع معايير اختيار تراعي مسببات النزاع من أجل تعاون المشروع مع مجموعات المجتمع المدني.

وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع وتحديث خطة تنفيذ تراعي مسببات النزاعات وإطار عمل لإدارة المخاطر، وستشمل التقارير المنتظمة فقرة خاصة بمسببات النزاع، كما سيعمل على توعية موظفيه بمسببات النزاع، وأخيراً سيتم تعيين موظف خاص ضمن فريق التنفيذ توكل إليه مهمة متابعة مسببات النزاع.

منهجية الدورة الانتخابية

تساعد منهجية الدورة الانتخابية على متابعة العملية الانتخابية مع مرور الوقت وتسعى إلى التعامل مع مختلف الأطراف الفاعلة طوال فترة الدورة الانتخابية، بدلاً من توجيه موارد كبيرة ودعم تقني فريد من نوعه نحو انجاز حدث انتخابي معين، من حين لأخر وعلى فترات متقطعة وغير متصلة. كما يساعد اعتماد منهجية الدورة الانتخابية على تنفيذ وتقديم المساعدة الانتخابية ضمن الإطار الأوسع لنظام الحكم الديمقراطي مع اتباع أساليب

استباقية واستراتيجية. وتنقسم الدورة الانتخابية إلى ثلاثة مراحل كبيرة – مرحلة ما قبل الانتخابات ومرحلة الانتخابات ومرحلة ما بعد الانتخابات.

هذا وتعتبر منهجية الدورة الانتخابية ضرورية لضمان تمكين المؤسسات حديثة الإنشاء مثل المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من وضع العمليات والأنظمة اللازمة– لمختلف مراحل الدورة الانتخابية – والضرورية لنقل البلاد نحو ديمقراطية مستقرة من خلال إجراء انتخابات مرحلية يحظى فيها الجميع بفرصة المشاركة. وتماشياً مع هذه المنهجية، سيتبنى المشروع رؤية طويلة الأجل لتعزيز الإنجازات التي حققتها المفوضية منذ عام 2011 ودعم المفوضية في التحضير للعمليات الإقتراع المخطط لها. كما تم تصميم المشروع على افتراض أنه على مدى ثلاث سنوات سيُجري ما لا يقل عن أربعة عمليات انتخابية وطنية. وبالنظر إلى الفترة الزمنية القصيرة التي يجب أن تستعد فيها المفوضية لتحضير وإجراء هذه الانتخابات، فإن أنشطة المشروع تركز على الجوانب المهمة لكل مرحلة من مراحل الانتخابات، بدءاً من صياغة الإطار القانوني للانتخابات ووصولاً إلى عمليات الدروس المستفادة في فترة ما بعد الانتخابات.

بعض النقاط التي وضعت في عين الاعتبار أثناء تصميم مشروع "بيبول"

تم تصميم وثيقة المشروع وهيكليته ونواتجه بعد الأخذ في عين الاعتبار النقاط التالية:

– خبرة المفوضية التي اكتسبتها عبر تنفيذها لثلاث عمليات انتخابية مع التركيز على نقاط القوة والضعف من أجل تحسين العمليات الانتخابية في ليبيا.

– الاستخدام الاستراتيجي للمنح الصغيرة لدعم منظمات المجتمع المدني وبرامجهم الرامية إلى تحسين العمليات الانتخابية في ليبيا.

– التوصيات الواردة في تقرير تقييم مشروع المساعدة الانتخابية السابق "ليب" والذي تم إعداده من قبل فريق تقييم مستقل في 3 مارس 2017 والذي غطى الفترة من 2012 إلى 2016.

– توصيات بعثة تقييم الاحتياجات الانتخابية التي أجريت مؤخراً، والتي تواصلت مع طائفة واسعة من الأطراف المعنية، بما في ذلك المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وممثل عن حكومة ليبيا وممثلين عن منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وكذلك الأوساط الأكاديمية.

– المزيد من الوضوح بخصوص دور بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كجزءٍ من الفريق المتكامل، مع ضمان تقديم الدعم داخل ليبيا، سواء في طرابلس أو في مدن أخرى.

– يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تنشيط وإثراء الحوار مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بخصوص الاحتياجات العاجلة، لا سيما فيما يتعلق بالانتخابات المقبلة.

– تعمل كل من بعثة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير فريق الخبراء والمستشارين حسب حاجات ومتطلبات المفوضية والمشروع..

– تلتزم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالتعاون الوثيق بين فريق المساعدة الانتخابية وقسم الشؤون السياسية ووحدة تمكين المرأة وقسم الشؤون الأمنية التابعة للبعثة.

– تعزيز عملية تنسيق المساعدة الانتخابية المقدمة من مختلف الشركاء والمنظمات الدولية بما في ذلك إعداد وتحديث آلية وهيكلية شاملة لتنسيق المساعدة الانتخابية وفقاً لتوجيهات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

– تعزيز فكرة إنشاء شبكات شاملة ومتنوعة من منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك منظمات المراقبين المحليين والمنظمات النسائية والمنظمات الشبابية وغيرها من المنظمات العاملة في مجال تعزيز الديمقراطية والانتخابات في ليبيا.

---

3) الشركـاء والشراكات

تعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا أحد الأطراف الرئيسة، والشريك، والمستفيد الرئيسي من المشروع، ويعتزم المشروع العمل مباشرةً مع المفوضية، وعلى مستوى مكاتب الإدارة الانتخابية.

وسوف يستفيد المشروع أيضاً من الشراكات التي تم تأسيسها بالفعل من خلال فريق الدعم الميداني التابع للأمم المتحدة على المستويين الوطني والدولي، وسوف يقيم شراكات رسمية وغير رسمية جديدة من أجل تحقيق نتائجه الاستراتيجية. وفي الوقت الراهن، يتعاون فريق الأمم المتحدة عن كثب مع الوكالات الدولية الأخرى التي تنفذ المساعدة الانتخابية، والتي تشمل: المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (إيفيس) والمعهد الوطني الديمقراطي، والمؤسسة الدولية للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ومنظمة كريتيف أسوشيتس. وبوجود أنشطة كثيرة لمنظمة أيفس وفق خطط 2018/2017 وفي مجالات مختلفة، سيتعاون المشروع عن كثب معها لضمان التكامل وبالاعتماد علي النتائج المنجزة بشكل مشترك، عند العمل على نفس المواضيع وذلك لتكثيف الجهود وتجنب الازدواجية.

وكجزء لا يتجزأ من فريق الدعم الانتخابي المتكامل للأمم المتحدة، الذي تقوده بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، سيتعاون المشروع مع ركائز أخرى تابعة للبعثة، ولا سيما مع قسم الشؤون السياسية وقسم تمكين المرأة وقسم الشؤون الأمنية. وفي إطار تنسيق قيادة المساعدة الانتخابية، سيقوم المشروع بالعمل مع

المنظمات الدولية المنخرطة في دعم العملية الانتخابية في ليبيا، لإجراء عمليات التخطيط لتحديد أوجه التآزر ومجالات الشراكة والتعاون.

ومن خلال دعمه لرفع نسبة المشاركة في العمليات الانتخابية، سيوسع المشروع شبكة التعاون مع منظمات المجتمع المدني، وسيضع آلية منتظمة للمشاركة مع منظمات المجتمع المدني وخصوصاً تلك التي تدعو إلى دعم مشاركة النساء والشباب والأقليات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد المشروع من الشراكات مع:

- المنظمات الإقليمية مثل منظمة هيئات إدارة الانتخابات العربية لتمكين تبادل المعارف بين النظراء وتبادل الخبرات المهنية، وفرص التعلم الإقليمية الأخرى، وستعتمد هذه الشراكات على مبادئ الشفافية والانفتاح والمسائلة المتبادلة وكذلك المصلحة الوطنية الليبية.

هذا وسيستفيد المشروع من الخدمات الاستشارية العالمية والإقليمية للمشروع العالمي للدعم الانتخابي الثاني. وبناءً على الجزء المتعلق بالدول العربية في هذه المبادرة العالمية يتم تنفيذ بعض الأنشطة الإقليمية الرامية إلى دعم الأطراف المعنية، والمبادرات الانتخابية في الدول العربية، بما في ذلك تلك التي تعود بالنفع على ليبيا. بالإضافة إلى ذلك، سيستفيد المشروع أيضاً من الخبراء الانتخابيين التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذين يعملون في فريق العمل المشترك مع المفوضية الأوروبية والمعنيين بالمساعدة الانتخابية، واللذين سيقدمون المساعدة المنتظمة للمشروع عن بعد وأيضاً من خلال البعثات الدورية للبلاد التي ستقوم على أساس الاحتياجات والطلبات.وبناءً على المبادئ التوجيهية للمفوضية الأوروبية ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن المساعدة الانتخابية (والتي وقعها مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوض المفوضية الأوربية، وهي متاحة هنا: https://www.ec-undp-electoralassistance.org/wp-content/uploads/2017/02/Electoral-Assistance-Guidelines-EC-UNDP-2016-2nd-Review.pdf،

4) نتائـــج المشروع

الأولويات الوطنية	الإعداد للانتخابات وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني
الناتج الأول CPD	تسهيل مشاركة المواطنين الفعالة في التحول الديمقراطي في بلدهم
غاية المشروع	تعزيز قدرات المفوضية لإجراء انتخابات تتسم بالشمولية والمصداقية

من المتوقع أن يعمل المشروع على زيادة تعزيز قدرات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بحيث تصبح هيئة انتخابية مهنية قادرة على إدارة وإجراء انتخابات تتسم بالشمولية والمصداقية. ولتحقيق هذه الغاية، سيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي – على تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالنواتج الأربعة التالية:

1 ـ دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تخطيط وإعداد وإجراء الانتخابات الرئيسية: **من المتوقع أن تشهد ليبيا عدداً من الأحداث الانتخابية خلال السنوات الثلاث المقبلة، وذلك يتطلب أن تكون المفوضية مستعدة تماماً لتنفيذ ما يصل إلى ستة أحداث انتخابية في فترة زمنية قصيرة جداً. ومن خلال هذا الناتج، سيعمل المشروع على دعم المفوضية في تخطيط وتنظيم وإدارة عدة أحداث انتخابية مع التركيز على ضمان تعزيز الدعم المؤسساتي المقدم من خلال الناتج 2، وفي ظل مستوى المعرفة الأساسية والخبرة التي اكتسبتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالفعل، سيتم تقليل الدعم في إطار هذا النشاط من حيث الحجم والمجالات مقارنة بالمساعدة التي تم تقديمها في السابق. وسيكون التركيز في المقام الأول على تقديم المساعدة الاستشارية إلى الإدارات الانتخابية الرئيسة والأنشطة الانتخابية الأساسية؛ بما في ذلك تسجيل الناخبين وإدارة الأحداث الانتخابية، وتعزيز قدرة المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مجالات المشتريات والشؤون اللوجستية وفي العمليات الميدانية.**

2 ـ بناء القدرات المؤسساتية لهياكل وكوادر المفوضية، ورفع مستويات المامهم بمتطلبات العملية الانتخابية التي تتسم بالشفافية والمصداقية والمشاركة الشمولية: **من أجل بناء مؤسسة مستدامة، سيعمل المشروع على وضع الخطة الاستراتيجية الخاصة بالمفوضية وسيعمل على تعزيز أنظمتها وعملياتها وإجراءاتها لتنفيذ انتخابات تحظى بالمصداقية، وتشجع على المشاركة الشاملة. وبالعمل على المستويين الفردي والمؤسساتي، سيعمل المشروع على نقل المعرفة والخبرات في جميع مراحل الدورة الانتخابية، بالإضافة إلى العمل على بناء الكفاءات من خلال دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز مبدأ التعلم من خلال التعاون الإقليمي والدولي.**

3 ـ تعزيز نسب المشاركة في العملية الانتخابية، مع التركيز على الفئات الضعيفة بسياسات وبرامج تمكنهم من ممارسة حقهم في الانتخاب: **سيتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي طريقاً ذو مسارين لزيادة مشاركة**

المواطنين في الانتخابات. يتمثل المسار الأول في العمل مع المفوضية لوضع وتنفيذ استراتيجية للتوعية المدنية ولتثقيف الناخبين من أجل تعزز المشاركة الشاملة، ويتمثل المسار الثاني في العمل مع منظمات المجتمع المدني لزيادة معرفتهم ووعيهم بالعملية الانتخابية وبدورهم كأطراف رئيسة فاعلة في العملية الانتخابية.

وسيعمل المشروع على تسهيل عمليات تبادل المعلومات بين المفوضية ومنظمات المجتمع المدني وتعزيز التعاون في مجال إعداد ونشر المواد التثقيفية والتوعوية الفعالة. ولضمان استهداف الفئات المعنية بشكلٍ فعالٍ، سيعمل المشروع على تجميع البيانات وتحليلها من خلال إجراء الاستبيانات ورسم الخرائط والتي تشمل النازحين داخليا والليبيين المقيمين خارج البلاد، هذا وسيعمل المشروع على دعم وحدة المرأة التي تم إنشائها حديثا من خلال التركيز أيضاً على دعم مشاركة المرأة والأقليات الأخرى.

4 - رفع مستويات الوعي الانتخابي لدى الشركاء المحليين، وتمكينهم من أداء أدوارهم بفاعلية في العملية الانتخابية والمساهمة في خلق بيئة انتخابية سلمية: سيعمل المشروع على دعم الأنشطة التي ترمي إلى رفع مستوى الوعي لدى الأطراف ذات الصلة المباشرة بالعملية الانتخابية مثل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى لتمكينهم من معرفة وفهم وأداء أدوارهم بفعالية. ومن خلال هذا الناتج، سيعمل المشروع مع الأطراف المعنية مباشرة بالعملية الانتخابية والتي تشمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية؛ وذلك لوضع القوانين والإجراءات والممارسات التي تراعي الظروف السياسية والاجتماعية والأمنية. ولخلق وتعزيز بيئة سياسية تتسم بالشمولية وللمساهمة في منع النزاعات، سيعمل المشروع على دعم الأنشطة التي تستهدف هذه الأطراف وتراعي طبيعة البيئة المحيطة؛ وسيعتمد عليها في تحقيق انتخابات تحظى بالقبول والمصداقية، كذلك سوف يقوم المشروع بمراجعة آليات تسوية المنازعات الانتخابية، وأنظمة إدارة النتائج، كفرص لتعزيز المصداقية والثقة في العملية، وسيحرص المشروع على إلمام الشركاء بهذه العمليات وبأدوارهم. وأخيراً، سيسعى المشروع، من خلال هذا الناتج، إلى الاستفادة من الإمكانيات الإيجابية لبعض الفئات مثل النساء والشباب وقادة المجتمعات المحلية في تحقيق هذه الأهداف ودعم المفوضية في إجراء عمليات انتخابية تتسم بالمصداقية والشمولية.

وبناء على النواتج المذكورة أعلاه؛ سوف يتم تنفيذ المشروع حول الأنشطة التالية:

(الناتج الأول) / دعم المفوضية في عمليات التخطيط والإعداد والتنفيذ لإجراء الانتخابات، العامة والمحلية، وفي الخارج: **هناك حاجة لبذل جهود كبيرة لإجراء انتخابات متعددة في فترات زمنية محدودة. وذلك يتطلب زيادة تركيز الموارد البشرية والمادية، بما في ذلك تعبئة الأجهزة الأمنية على جميع المستويات. وقد صُمم هذا الناتج لدعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تخطيط وتنظيم وإدارة الأحداث الانتخابية مع التركيز على ضمان تعزيز الدعم المؤسساتي المقدم من خلال الناتج الأول. وفي ظل مستوى المعرفة الأساسية والقدرات التي اكتسبتها المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بالفعل، سيتم تخفيض الدعم المقدم في إطار هذا النشاط من حيث الحجم والنطاق مقارنة بالمساعدة السابقة. وينصب التركيز في المقام الأول على تقديم المساعدة الاستشارية إلى الإدارات الانتخابية الرئيسة والأنشطة الانتخابية بما في ذلك تسجيل الناخبين، وإدارة الأنشطة الانتخابية، وتعزيز قدرات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مجالات المشتريات والشؤون اللوجستية، وكذلك في مجال العمليات الميدانية، وسوف يتحقق هذا الناتج من خلال الأنشطة التالية:**

النشاط 1-1: دعم إنشاء سجل دائم للناخبين من خلال تقديم المساعدة الاستشارية التقنية:

- **دعم ومساندة المفوضية في أنشاء سجل دائم للناخبين، يأخذ في اعتباره المتطلبات والإمكانات المتاحة.**
- **دعم تنفيذ أنشاء سجل دائم للناخبين على المستوى الوطني والميداني.**
- **تسهيل إعداد ودمج البنية التحتية للتكنولوجيا اللازمة لتفعيل سجل الناخبين الدائم.**

النشاط 1-2: تقديم المساعدة الفنية في تخطيط العمليات الانتخابية وتنفيذها:

- **دعم وضع خطة عمل انتخابية تراعي المعطيات السياسية والأمنية، وتعزيز مبدأ الشمولية على جميع المستويات.**
- **دعم تنفيذ الخطة العملية بما في ذلك التدريب المطلوب على تنفيذها،**
- **دعم تدريب الموظفين الذين يتم الاستعانة بهم مؤقتاً أثناء الانتخابات؛ بما في ذلك وضع خطط التدريب وتدابير ضبط الجودة وإنتاج المواد وأنظمة التقييم والرصد.**
- **توفير المساعدة والخبراء في نظام التوثيق الإلكتروني ومنظومة توثيق الأمور المالية الخاصة بالمفوضية، من أجل إدارة أعداد كبيرة من الموظفين المؤقتين الإضافيين.**
- **تقديم الدعم للتصويت خارج البلاد وفقاً لما تطلبه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.**

النشاط 1-3: تسهيل عمليات شراء المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة: **نظراً للفترة القصيرة المتاحة للعمليات الانتخابية، طلبت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات أيضاً المساعدة في شراء مواد تسجيل الناخبين والمواد الانتخابية الأخرى (أدوات جمع البيانات لتسجيل الناخبين وصناديق الاقتراع وأوراق الاقتراع ومواد**

التوعية المدنية وتثقيف الناخبين ...إلخ). وبالإضافة إلى تقديم المساعدة للقيام بهذه المشتريات، يركز هذا النشاط أيضاً على بناء قدرات المفوضية على القيام بعمليات الشراء بشكلٍ مستقلٍ في المستقبل.

- تقديم المساعدة في تحديد احتياجات المشتريات الانتخابية للانتخابات المختلفة، ووضع خطة المشتريات بما في ذلك الجداول الزمنية.
- دعم شراء المواد الانتخابية الحساسة وغير الحساسة، وفقاً لاحتياجات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.
- تسهيل عملية بناء القدرات لتمكين المفوضية من القيام بشكلٍ مستقلٍ بجميع أنشطة المشتريات الانتخابية في المستقبل.

النشاط 1-4: تعزيز الحضور الميداني للمفوضية من خلال نشر فريق استشاري ميداني يتكون من خبراء وطنيين ودوليين لدعم مكاتب الإدارة الانتخابية:

- دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تنفيذ الخطة العملياتية على مستوى إدارات المكاتب الانتخابية.
- دعم إجراءات السيطرة والرقابة الذاتية على مختلف مراحل و مستويات العملية الانتخابية.
- تقديم المشورة الفنية للموظفين في مكاتب المفوضية حول التواصل الفعال مع الأطراف المعنية بالانتخابات في فترات ما قبل وأثناء وما بعد الانتخابات.
- توفير المساعدة في مجال رصد مدى الالتزام والامتثال للقوانين واللوائح والقرارات القضائية.
- القيام بزيارات للمكاتب الميدانية التابعة للمفوضية في كل منطقة من المناطق المعنية، وتقديم البيانات وتحليلها بشأن استعدادات المفوضية.

النشاط 1 ـ 5: تعزيز قدرات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في مجال الأمن الانتخابي؛ وتسهيل التنسيق بين المفوضية والأجهزة الأمنية المعنية بالمشاركة في دعم الأمن الانتخابي على جميع المستويات:

- الدعوة إلى التنسيق الفعال بين المفوضية والأجهزة الأمنية.
- التنسيق مع الخبرات المتاحة لدى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أقصى قدرٍ من الموارد المتاحة في مجال الأمن الانتخابي.
- المساعدة في تسهيل عقد اجتماعات تنسيقية منتظمة بين الأجهزة الأمنية على المستويين المركزي والميداني.
- دعم إنشاء غرفة العمليات الأمنية مع توفير الخبرة اللازمة لتمكين آليات الرصد والاستجابة الفعالة.

وبالتنسيق بين الأقسام المعنية بتعزيز سيادة القانون والأمن التابعة لبعثة الأمم المتحدة ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يتم العمل على رفع مستوى الوعي لدى الجهات الأمنية المعنية حول الانتخابات والعمليات الانتخابية وأدوارهم قبل وأثناء وبعد الانتخابات.

(الناتج الثاني) / بناء القدرات المؤسساتية لهياكل وكوادر المفوضية، ورفع مستويات إلمامهم بمتطلبات العملية الانتخابية التي تتسم بالشفافية والمصداقية والمشاركة الشمولية.

النشاط 2 ـ 1: رفع مستويات التواصل مع البيئة الخارجية للمفوضية؛ من خلال دعم مبادرات التواصل والعلاقات الخارجية: **تعتبر التجربة الديمقراطية والانتخابات في ليبيا مفاهيم جديدة جداً، ولذلك يكون من الضروري أن يعرف الجمهور ويفهم دور ومهام المؤسسات الديمقراطية الرئيسية في البلاد. وفي حين حافظت المفوضية على صورتها الإيجابية لدى الجمهور منذ إنشائها في عام 2012، مازال الكثير من الليبيين لا يعرفون ما هي المفوضية وما هو عملها. ولذلك من المهم أن يدعم المشروع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في تعزيز المعرفة والوعي بها كمؤسسة وتوضيح مهامها والعلاقة بين المفوضية الوطنية العليا للانتخابات والأطراف الرئيسية الأخرى المعنية بالانتخابات، مع التركيز على إعداد نظام للتواصل الداخلي الفعال. ومن خلال الخطوات المحددة التالية، يعتبر الهدف العام من هذا النشاط هو رفع مستوى المعرفة لدى الجمهور وتعزيز صورة المفوضية لديهم:**

- **الدعوة إلى إنشاء إدارة متكاملة للتواصل وتعزيزها بحيث تجمع بين جميع مهارات التواصل والخبرة في وحدة واحدة.**
- **دعم إعداد استراتيجية للتواصل والعلاقات الخارجية والتي من شأنها توجيه المفوضية الوطنية العليا للانتخابات لتخطيط وإعداد وتنفيذ برامج العلاقات العامة والتواصل؛ والتي تهدف إلى التعريف بهيئة إدارة الانتخابات بشكلٍ أفضلٍ من أجل إرساء وتعزيز والحفاظ على مصداقيتها وسمعتها الجيدة. ومن المتوقع أن تغطي هذه الاستراتيجية التواصل داخلياً وخارجياً.**
- **توفير المعدات والتدريب والتوجيه للموظفين على جميع مستويات إدارة التواصل لتمكين المفوضية من التعامل بشكلٍ مهنيٍ ومتسقٍ مع وسائل الإعلام والأطراف المعنية، وإنتاج مجموعة واسعة من المواد لتوزيعها ونشرها بواسطة وسائل الإعلام.**
- **تعزيز قدرات المتحدث الرسمي باسم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات للتعامل مع وسائل الإعلام والتحدث معها بشكلٍ مباشرٍ، فذلك من شأنه ضمان إرسال رسائل متسقة بالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع قطاع الإعلام.**
- **دعم إنتاج مجموعة من المواد الخاصة بالأرشيف لتسليط الضوء على أنشطة المفوضية في جميع أنحاء البلاد لتوضيح مهامها ودعم عملها على الصعيدين الدولي والوطني.**
- **مساعدة المفوضية في إنشاء نظام شامل للمشاركة في الأنشطة الإقليمية والعالمية من قبل مستويات مختلفة من موظفي المفوضية وذلك لنقل المعرفة والتوجيه. ويمكن أن يشمل ذلك بناء العلاقات بين**

النظراء ونقل المعرفة بين أعضاء المنظمة العربية لهيئات الإدارة الانتخابية، فضلاً عن الرحلات الدراسية وبعثات مراقبة الانتخابات لمراقبة الانتخابات في البلدان النظيرة.

النشاط 2 ـ 2: تسهيل وضع خطة استراتيجية وخطة عمل متعددة السنوات: **تعتبر المفوضية مؤسسة جديدة تشهد توسعاً ملحوظاً عبر إضافة أكثر من خمسة مكاتب إدارة انتخابية جديدة، مع إمكانية إضافة مهمة إجراء انتخابات محلية. ويتطلب ذلك تعزيز قدرات بناء وإدارة المؤسسات، والتغيير المؤسساتي واللامركزية. ومن خلال هذا النشاط، سيقوم المشروع بتزويد المفوضية بخطة استراتيجية تسهل ممارسات الإدارة الداخلية الحديثة، والتخطيط الانتخابي الشامل ورفع مستوى الكفاءة على المستويين المركزي والميداني مع الابتكار والابداع في التواصل مع الجمهور، وذلك من خلال القنوات التالية:**

- **دعم مناقشات الأطراف المعنية حول تطوير المفوضية بهدف وضع خطة استراتيجية لها.**
- **تسهيل عملية التخطيط الاستراتيجي التشاركي من خلال المدخلات والمساهمات الداخلية والخارجية، ووضع خطة عمل لتنفيذها.**

النشاط 2 ـ 3: دعم برامج ودورات تدريبية حول المهام الرئيسية للمؤسسة، وورش عمل بشأن بناء القدرات المعرفية: **بناءً على التقييم الداخلي للمفوضية، هناك حاجة لتطوير قدرات موظفي المفوضية على جميع جوانب الدورة الانتخابية، وكذلك في الإدارة العامة. ومن خلال إجراء تقييمات أكثر تركيزاً على الاحتياجات ووضع نظام لرصد التقييم، سيدعم المشروع مجموعة من أنشطة بناء القدرات، وتشمل:**

- **دعم إنشاء نظام يتكون من مجموعة من الموظفين لتتبع احتياجات التدريب، والقياس في معايير الأداء والخدمة.**
- **توفير التدريب والتوجيه حول الإدارة بشكلٍ عام وحول الإدارة الانتخابية بشكلٍ خاص، فضلاً عن المواضيع الانتخابية مثل تسجيل الناخبين وتثقيف الناخبين والحملة الانتخابية والتمويل وترشح المرشحين، وما إلى ذلك.**
- **الدعوة للبحث عن فرص لتدريب وصقل الموظفين داخلياً وخارجياً على المستويين المركزي والميداني.**
- **خلق فرص التعلم لتشمل التبادل مع هيئات إدارة الانتخابات النظيرة وتعريض الموظفين لممارسات هيئات إدارة الانتخابات الأخرى.**

النشاط 2 ـ 4: دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوظائف الإدارية والعملياتية للمفوضية، بما في ذلك ترشح المرشحين وإدارة النتائج والتصويت خارج البلاد: **سيركز هذا النشاط على تطوير قدرات المفوضية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمهارات ورفع مستوى المعرفة لدى إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دمج التكنولوجيا بشكلٍ سلسٍ، الأمر الذي سيساعد بدوره على إدارة الانتخابات بشكل أكثر فعالية وشفافية، وذلك من خلال إجراء تحليل وبحث؛ يستهدف استخدام التكنولوجيا الحالي في مختلف**

الإدارات، ومن خلال أهداف المؤسسة؛ سيركز هذا النشاط على بناء قدرات المفوضية البشرية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك أنظمة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن خلال هذا الدعم؛ سيكون بإمكان موظفي المفوضية البحث في التكنولوجيات الجديدة وتقييمها وتجريبها من أجل الإدارة الفعالة للانتخابات، وجعل العملية الانتخابية أكثر شمولية للنساء والشباب والأقليات والنازحين داخليا، والمعوقين؛ ... وغيرهم.

- تسهيل إجراء عملية تقييم لكفاءة جميع موظفي المفوضية في التعامل مع الحاسوب؛ وتحليل الفجوات في مهارات الموظفين، وتحليل الاحتياجات التدريبية للوقوف على نطاق وحجم التدريب اللازم على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذا من شأنه أيضاً أن يفيد عملية التخطيط الاستراتيجي.
- إجراء تقييم للمساعدة الفنية لدعم موظفي المفوضية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة ما قبل الانتخابات، مع التركيز على إدارة قواعد البيانات، ومستودع البيانات، وهيكلة نظام تسجيل الناخبين، والتطوير والاستجابة للأمور الطارئة.
- تطوير قدرات وحدة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابعة للمفوضية لدعم الاحتياجات التكنولوجية للمكاتب الميدانية خلال الفترات الانتخابية وما بعدها، وذلك يشمل استكشاف الأخطاء وإصلاحها.
- دعم التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بحيث يكون فعال من حيث التكلفة بما في ذلك التعلم عن بعد والتوجيه.

النشاط 2 ـ 5: بناء القدرات المعرفية، وتبادل الخبرات والتجارب من خلال تبادل التجارب الانتخابية الإقليمية والدولية: إدراكاً لفوائد التعاون الإقليمي والدولي، سيدعم هذا النشاط المنتديات الإقليمية لتبادل الخبرات وإتاحة فرص التوجيه والتواصل بين هيئات إدارة الانتخابات في المشروع الإقليمي. وباعتبارها تولت منصب رئيس سابقاً وحالياً عضو مجلس إدارة في المنظمة العربية لهيئات إدارة الانتخابات، تتمتع المفوضية بشبكة نشطة مع النظراء من هيئات إدارة الانتخابات، وكذلك مع هيئات دولية أخرى في مجال الانتخابات. وتوفر هذه البرامج منصة فعالة لتعزيز نقل المعرفة والخبرة، وذلك من خلال القنوات التالية:

- دعم مشاركة المفوضية في المناسبات الإقليمية بهدف توسيع المشاركة لتشمل الموظفين على جميع المستويات، بما في ذلك الموظفين من المكاتب الانتخابية.
- تسهيل مشاركة الموظفين المعنيين في الرحلات الدراسية كوسيلة لصقل موظفي المفوضية من خلال تعرفهم على الممارسات المبتكرة في إدارة الانتخابات.
- الدعوة إلى إجراء عملية اختيار شاملة في تحديد الموظفين للمشاركة في الفعاليات والأنشطة الإقليمية والعالمية.
- دعم إعداد نظام يشجع على تبادل المعرفة بين جميع موظفي المفوضية.

النشاط 2 ـ 6: تعزيز عنصر الاستدامة من خلال التنسيق الفعال في تقديم المساعدة الانتخابية: **بناء على طلب المفوضية، واستجابة لقرارات مجلس الأمن اللاحقة، سيضمن فريق مشروع الأمم المتحدة تنسيق المساعدة الانتخابية المقدمة إلى ليبيا بشكلٍ فعالٍ لزيادة الكفاءة وضمان الاستدامة، وذلك سيساعد على تجنب الازدواجية في الأنشطة، وسيسمح بتنفيذ أنشطة أكثر تركيزاً، ويساعد في توجيه الأنشطة في المجالات النوعية أو الجغرافية التي لم يتم تغطيها مطلقاً أو التي لم يتم تغطيتها بشكلٍ كافٍ. ويجب أن تشارك المفوضية في رئاسة فرق التنسيق الانتخابي الرئيسة والفرعية، إلى أقصى حد ممكن، والتي ستصبح جزءا لا يتجزأ من جهود التنسيق. وسيتم دعوة جميع مقدمي المساعدة الدولية ذوي العلاقة، ووكالات الأمم المتحدة والأقسام الكبيرة للبعثة التي تنفذ الأنشطة ضمن سياق انتخابي أوسع، وغيرها من الشركاء الدوليين المعنيين للمشاركة في هيكلية التنسيق، وتحت مظلة الدعم الدولي للعملية الانتخابية في ليبيا، وذلك من خلال الأنشطة التالية:**

- **تنظيم مجموعات تنسيق انتخابية منتظمة بمشاركة مقدمي المساعدة الدولية.**
- **سيتم إنشاء فرق فرعية نوعية للاستجابة على النحو الملائم للحاجة إلى إجراء مناقشات فنية كبيرة والسماح بتبادل المعلومات بشكلٍ أفضلٍ وزيادة ضبط المعلومات على نحو أكثر استنارة (مناقشة الأسلوب والمنهجيات، وتوقيت المساعدة والتغطية الجغرافية؛ وما إلى ذلك)، وينبغي أن تشمل المجموعات الفرعية التي سيتم إنشاؤها، عدة أمور تغطي المواضيع التالية: أنشطة التوعية التي تستهدف الناخبين لضمان الشمولية، وأنشطة محددة في سياق منع الصراعات المتعلقة بالعمليات الانتخابية.**
- **يمكن إنشاء مجموعات فرعية مخصصة لتغطية بعض المتطلبات الانتخابية؛ مثل: الإطار التشريعي أو مجالات نوعية محددة أخرى؛ مثل: تسجيل الناخبين أو استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإدارة الانتخابية والتي يمكن إنشاؤها عند الحاجة لفترة محدودة من الوقت.**
- **بناءً على المواضيع المحددة، يمكن دعوة بعض الأطراف الوطنية الأخرى، مثل المؤسسات الحكومية ذات الصلة أو المنظمات غير الحكومية الوطنية، للانضمام إلى المناقشات ذات الصلة بدعم العملية الانتخابية.**
- **الدعوة لتنسيق برامج مراقبة الانتخابات وتعزيزها وخصوصاً تلك المتعلقة بالمراقبة المحلية.**

(الناتج الثالث) / تعزيز نسب المشاركة في العملية الانتخابية، واستهداف الفئات الضعيفة بأنشطة تمكنهم من ممارسة حقهم في الانتخاب: **تضطلع برامج التوعية المدنية الانتخابية بدورٍ مهمٍ في خلق قيم وأفكار جديدة، كما تتيح فرصة للعقود الاجتماعية الجديدة للسلام والمصالحة. وفي السياق الليبي، هناك حاجة ماسة وعلى نطاق واسع للتوعية المدنية الانتخابية من أجل تحسين العلاقات بين الأطراف المعنية بالانتخابات، وكذلك بين مختلف شركاء العلمية الانتخابية. ومن خلال برامج التوعية المدنية وتثقيف الناخبين، سيساهم هذا**

النشاط في تعزيز القيم الديمقراطية، وتوضيح دور المؤسسات المنتخبة، وما يمكن توقعه من السلطة التشريعية، والسلطة التنفيذية في إطار مهامها المنوطة بها، بالإضافة إلى شرح الدور الهام للدستور؛ ورفع مستوى الوعي بشأن بعض المواضيع مثل حقوق الإنسان؛ والحقوق السياسية، وحق الانتخاب والترشح، وكذلك تثقيف الناخبين حول دورهم وحقوقهم ومسؤولياتهم، وعلى طبيعة وسلطات المؤسسات المنتخبة، وكذلك ما يمكن أن يتوقعه الناخبون منها أثناء تأدية مهامهم. هذا وسيركز هذا النشاط بشكلٍ خاصٍ على تعزيز الشمولية في جميع جوانب التوعية المدنية، وتثقيف الناخبين، بما في ذلك استهداف النساء والشباب والأقليات، وضمان إتاحة المعلومات لفئة ذوي الإعاقة، وذلك من خلال الفعاليات التالية:

النشاط 3 ـ 1: دعم تنفيذ الاستراتيجية الخاصة بالتوعية المدنية، وتثقيف الناخبين من خلال زيادة مشاركة الأطراف المعنية الرئيسة بما في ذلك ممثلين عن الفئات المستضعفة: وذلك من خلال الأنشطة التالية:

- دعم تنظيم منتديات تبين أهمية دور التوعية المدنية في ليبيا وخصوصاً فيما يتعلق بالنساء والشباب.
- الدعوة إلى صياغة برنامج وطني للتوعية المدنية.
- تسهيل عملية تحديث استراتيجية المفوضية الخاصة بالتوعية المدنية وتثقيف الناخبين من خلال عملية مشاركة شاملة تشمل مجموعة كبيرة من منظمات المجتمع المدني.
- دعم أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تدعم العمليات الانتخابية الشمولية من خلال آلية المنح البسيطة المتاحة عن طريق مشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم منظمات المجتمع المدني في المرحلة الانتقالية في ليبيا.
- الدعوة لحشد الدعم الدولي لمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال دعم الديمقراطية ومراقبة الانتخابات، واستحداث آليات تمكن المشروع من تقديم الدعم اللازم لها.
- توفير التدريب والخبرة لموظفي المفوضية حول العناصر الأساسية في برامج التوعية المدنية، وتثقيف الناخبين، وتوجيه المفوضية نحو اتباع الأساليب التي تراعي مسببات النزاعات أثناء تنفيذ برامج توعية وتثقيف الناخبين.
- توفير التدريب والخبرة لدعم برنامج تصميم استراتيجية توعية الناخبين لإعداد وإنتاج مواد تثقيف الناخبين من أجل رفع مستوى وعي الناخبين بالإجراءات الانتخابية. وسيتم توفير التدريب والتوجيه والموارد المطلوبة للموظفين لضمان توفير المهارات اللازمة.

النشاط 3 ـ 2: دعم تصميم وإعداد وتنفيذ الحملات الشمولية ومواد التوعية المدنية وتثقيف الناخبين: من خلال هذا النشاط؛ سيدعم المشروع إعداد رسائل التوعية المدنية الانتخابية والمواد وحملات التوعية التي تُبرز قيم ومعايير النظام الديمقراطي، والتي توضح العلاقة بين الانتخابات والديمقراطية ودور الناخبين في تعزيز التماسك الاجتماعي في المجتمع، ومن خلال المشاركة واسعة النطاق، سيضمن هذا النشاط وصول جميع

المواد والرسائل إلى جميع شرائح المجتمع، ومع التركيز على النساء والشباب والأقليات على وجه الخصوص، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة التالية:

- تقديم الدعم الاستشاري الفني لموظفي المفوضية المعنيين بالتوعية المدنية وتثقيف الناخبين في مجال إعداد المواد والموارد التي تستهدف الجمهور.
- إنتاج ونشر حملات ومواد تثقيف الناخبين والتي توضح عملية تسجيل الناخبين، وعملية التصويت، والعملية الانتخابية عموماً.
- إنتاج ونشر حملات وطنية حول أهمية التصويت ونسبة المشاركة.
- إنتاج ومضات مرئية ومسموعة لبث رسائل التوعية المدنية وتثقيف الناخبين.

النشاط 3 ـ 3: جمع بيانات وتحليلها من أجل تعزيز العمليات الانتخابية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالنازحين والناخبين خارج البلاد: حيث يتطلب اتخاذ القرارات المستنيرة توفير البيانات الدقيقة والموثوقة والحديثة وتحليلها. ومن خلال هذا النشاط، سيدعم المشروع المفوضية في إجراء العديد من التدريبات المختلفة بهدف وضع الخطط واستراتيجيات التنفيذ بناءً على البيانات وتحليلها، من خلال الفعاليات التالية:

- تنفيذ عمليات مسح على نطاق واسع للتعرف على نطاق البرامج الحالية التي تستهدف التوعية المدنية وتثقيف الناخبين والتي تنفذها منظمات المجتمع المدني وغيرها؛ بهدف ضمان التكامل والتعاون من أجل زيادة الأثر الإيجابي.
- إعداد وتنفيذ استطلاعات الرأي من أجل فهم احتياجات الناخبين بشكلٍ أفضلٍ وللوقوف على فعالية برامج التوعية المدنية وتثقيف الناخبين.
- جمع البيانات وتحليلها خصوصاً تلك المتعلقة بعدد ومواقع النازحين داخلياً في محاولة لضمان مشاركتهم في العملية الانتخابية.
- إجراء الدراسات الميدانية عن الناخبين خارج البلاد وتحليلها وكذلك الدراسات المتعلقة بأكثر الطرق فعالية للوصول إليهم في تسجيل الناخبين وفي يوم الاقتراع.

النشاط 3 ـ 4: تقديم الدعم والدعوة إلى تعزيز وحدتي دعم المرأة ودعم ذوي الإعاقة التي تم إنشاؤهما حديثاً: أنشأت المفوضية حديثاً وحدة دعم المرأة ووحدة دعم ذوي الإعاقة وسيعمل هذا النشاط على النهوض بالمرأة؛ وفئة ذوي الإعاقة من أجل تعزيز إضفاء الطابع المؤسساتي على الوحدتين من خلال توفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لضمان فعالية الأنشطة التي تدعم المرأة وفئة ذوي الإعاقة وفق الخطط المعتمدة. كما يركز هذا النشاط أيضاً على رفع مستوى المعرفة والوعي لدى موظفي المفوضية، على المستويين المركزي والميداني، بشأن أهمية مشاركة المرأة في الحياة العامة،

- دعوة توظيف الموظفين في وحدة تمكين المرأة ووحدة دعم ذوي الإعاقة في المفوضية وتوفير الميزانية لها.

- تسهيل عقد ورش العمل والحلقات الدراسية عن حقوق المرأة والأشخاص ذوي الإعاقة السياسية، وحقهم في المشاركة في العملية الانتخابية كناخبين وناخبات ومرشحين ومرشحات وكذلك في إدارة العملية الانتخابية، والتوعية بحقوق ذوي الإعاقة في العملية الانتخابية.
- دعم التبادل بين النظراء مع وحدات دعم المرأة ووحدات دعم ذوي الإعاقة في هيئات إدارة الانتخابات الأخرى، وربما في المؤسسات الحكومية الأخرى.
- توفير التدريب والتوجيه بشأن إعداد الخطط والميزانية التي تراعي وتدعم المرأة وفئة ذوي الإعاقة.
- رفع مستوى الوعي داخل المفوضية حول دور المرأة في الانتخابات، ومتطلبات فئة ذوي الإعاقة من العملية الانتخابية فنياً، وإدارياً.
- إجراء دراسات ميدانية؛ لقياس مستوى المعرفة والوعي بالعراقيل التي تواجه المرأة وذي الإعاقة في الحياة العامة عموماً، والسياسية على وجه الخصوص.

(الناتج الرابع) / رفع مستويات الوعي الانتخابي لدى الشركاء المحليين، وتمكينهم من أداء أدوارهم بفاعلية في العملية الانتخابية والمساهمة في خلق بيئة انتخابية سلمية: من المعلوم أن تنفيذ العملية الانتخابية لا يقتصر فقط على الإدارة الانتخابية، بل هي عملية واسعة تشترك فيها جميع سلطات الدولة مؤسساتها الحكومية وغير الحكومية، ابتدأ من قانون الانتخاب أو الاستفتاء الذي يصدر عن السلطة التشريعية، مروراً بالدعم المادي المقدم من السلطة التنفيذية المتمثلة في الحكومة ووزاراتها والمؤسسات التابعة لها، وانتهاءً بالفصل في النزاعات الانتخابية من قبل السلطة القضائية في الدوائر والمحاكم المختلفة، ومن ثم فأن المشروع عبر أنشطته المختلفة والمتنوعة سوف يعمل على استهداف تلك السلطات بعدد من الفاعليات التي من شأنها أن ترفع من مستوى الوعي والإدراك بطبيعة ومتطلبات العملية الانتخابية، وتفاصيلها الفنية، حتى يكونوا على دراية كاملة بدورهم ومسؤولياتهم وما يمكنهم القيام به لمنع النزاعات لضمان تنفيذ عمليات انتخابية تحظى بقبول جميع الأطراف السياسية، وسيتم تحقيق الهدف من هذا الناتج من خلال الأنشطة التالية:

النشاط 4 ـ 1: مساندة مجلس المفوضية والإدارة القانونية في وضع اللوائح التنظيمية، وصياغة الإجراءات التنفيذية من أجل إجراء عملية انتخابية ترتقي إلى مستوى المبادئ والمعايير الدولية:

- تقديم المساعدة الفنية والقانونية من خلال توفير الاستشارات في مجال صياغة التشريعات القانونية المختلفة للعملية الانتخابية، والتي تراعي معطيات البيئة السياسية والاجتماعية القائمة.
- رفع مستويات التواصل مع الجهات ذات العلاقة بإصدار التشريعات ذات العلاقة بالعملية الانتخابية، والمسؤولة عن دعم ومتابعة تنفيذها؛ والمتمثلة في (مجلس النواب، والهيأت القضائية)، ووضع الآلية الملائمة لإشراك المفوضية في عرض وتقديم التفاصيل الفنية للقوانين الانتخابية.
- ضمان التعاون مع الأقسام المعنية لدى بعثة الأمم المتحدة والشركاء الأخرين العاملين مع البرلمان والجهات الأخرى المشتركة في صياغة التشريعات.

النشاط 4 ـ 2: إعداد مدونات لقواعد السلوك تستهدف الأطراف المختلفة المنخرطة في العملية الانتخابية:

- تسهيل المشاورات بين الأطراف المعنية بخصوص الحاجة إلى مدونات لقواعد السلوك وإعدادها.
- تقديم المساعدة الفنية في إعداد مدونات لقواعد السلوك للمرشحين ووسائل الإعلام والأحزاب السياسية والأطراف المعنية الأخرى.
- تعزيز الالتزام بقواعد السلوك من خلال حملات التوعية العامة وكذلك من خلال وضع لوائح ملزمة.

النشاط 4 ـ 3: تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها ودمج الأدوات المتعلقة بمنع بالنزاعات والعنف الانتخابي:

- دعم المفوضية في استخدام أدوات مختلفة لمنع العنف الانتخابي والتخفيف من حدته.
- دعم تجميع البيانات وتحليلها خصوصاً تلك التي تهدف إلى تحديد المواقع الانتخابية الساخنة، ودعم استراتيجيات التخفيف من حدة العنف المرتبط بالانتخابات.
- تعزيز المعرفة والوعي بالعنف المرتبط بالانتخابات ودور جميع الأطراف المعنية في منع العنف.
- رفع مستوى الوعي بين الأجهزة الأمنية حول العنف الانتخابي ودورها في منعه والتخفيف من حدته.

النشاط 4 ـ 4: تسهيل عملية التخطيط والتنسيق بين المفوضية والسلطات ذات العلاقة المباشرة في تنفيذ العملية الانتخابية:

- تنظيم ورش عمل وملتقيات توعوية لموظفي الأجهزة التابعة للحكومة، ورفع مستوى إدراكهم بطبيعة العملية الانتخابية، ومسؤوليات المفوضية.
- تسهيل عقد ورش عمل بين المفوضية و الأجهزة الحكومية المختلفة حول التخطيط والتنسيق في مجال التنفيذ العملياتي، والدعم اللوجستي.

وضع الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع مؤسسات الدولة ، لزيادة توضيح مهام وأهداف المفوضية.

النشاط 5.4 : تسهيل التواصل والتخطيط والتنسيق بين المفوضية ومنظمات المجتمع المدني المنخرطة في العملية الانتخابية.

- تنظيم ورش عمل واجتماعات توعوية بين المفوضية ومنظمات المجتمع المدني حول العملية الانتخابية ودور منظمات المجتمع المدني أثناء مختلف مراحل العملية.
- تنظيم ورش عمل لمعرفة أراء منظمات المجتمع المدني في التخطيط الانتخابي وذلك لضمان صياغة المفوضية للوائح والإجراءات التي تحفز المشاركة الشاملة.
- تحفيز أنشطة منظمات المجتمع المدني التي تدعم جهود المفوضية الرامية إلى زيادة الوصول والمشاركة في الانتخابات بما في ذلك تسجيل الناخبين وحملات تثقيف الناخبين والمراحل الأخرى.

- إعداد الاستراتيجيات اللازمة للتعامل الفعال مع منظمات المجتمع الدولي والشركاء الأخرين لتعزيز مهام وأهداف المفوضية.

5) الإدارة وترتيبات التنفيذ

1. مجلس المشروع

يعتبر مجلس إدارة المشروع هيئة إشراف واستشارة، ويمثل أعلى هيئة للتنسيق والتوجيه الاستراتيجي والإشراف وضمان الجودة وتتخذ القرارات داخل المجلس بالتوافق. وسيعمل مجلس المشروع على تسهيل التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات والمانحين والأطراف المعنية الأخرى من أجل تنفيذ المشروع. كما سيقوم مجلس إدارة المشروع بمراجعة واعتماد خطط العمل السنوية، وسيوفر التوجيه والاشراف الاستراتيجي، كما سيتابع التقدم المحرز في التنفيذ، وسيراجع التقارير المرحلية والمالية. ومن أجل ضمان مسؤولية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ستسعى قرارات مجلس إدارة المشروع إلى ضمان تحقيق أفضل استفادة لموارد المشروع المالية والنزاهة والشفافية والمنافسة الدولية الفعالة. وسيدعو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مجلس إدارة المشروع إلى الاجتماع مرة كل 4 أشهر، أو عند الضرورة عندما يطلب ذلك أحد أعضاء المجلس أو مدير المشروع. كما سيتم تحديد تاريخ ومكان انعقاد الاجتماعات من قبل المجلس مسبقا. هذا وسيشارك في رئاسة مجلس المشروع مدير البرنامج القطري ورئيس مجلس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وسيشمل ممثلين عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وعن المانحين.

وتشمل مسؤوليات مجلس إدارة المشروع ما يلي:

- التأكد من تحقيق المشروع لأهدافه، ووضع استراتيجياته وسياساته وبرامحه موضع التنفيذ.
- رسم السياسات التي تخدم استراتيجيات المشروع، وضمان تنفيذها، واتساقها مع أهداف المشروع.
- متابعة جهود تنسيق الدعم الدولي للعملية الانتخابية، وتوجيهها نحو تحقيق غايات الدعم.
- اعتماد الخطة السنوية الخاصة بتنفيذ أنشطة وفعاليات المشروع.
- مراجعة التقارير المحالة إليه من اللجنة الفنية، وأبداء ملاحظاته بالخصوص.
- القيام بالمراجعة السنوية لوثيقة المشروع، والتأكد من اتساقها مع التطورات السياسية والعملية الانتخابية.

- العمل على وضع الحلول اللازمة للتعامل مع الصعوبات والعراقيل التي تعترض تنفيذ أنشطة المشروع.
- ضمان توفر الحد الأدنى من التمويل اللازم لتفعيل أنشطة المشروع.
- تقييم واتخاذ القرار حيال التغيرات في المشروع من خلال مراجعته.
- يتبع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قواعده وإجراءاته في إغلاق المشروع، بما في ذلك قرار نقل جميع أصول المشروع إلى ملكية المستفيد الرئيسي، المفوضية الوطنية العليا للانتخابات.

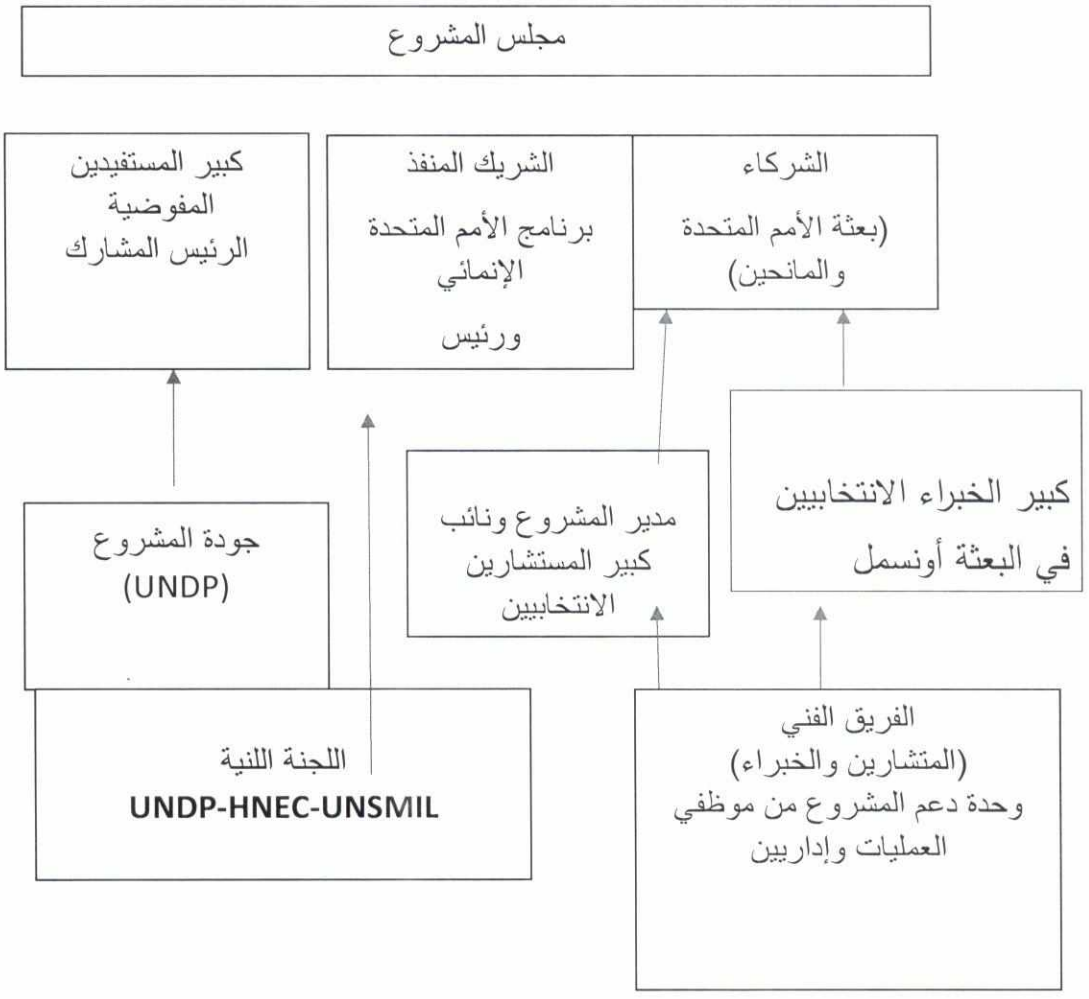

2 ـ اللجنة الفنية: **وهي هيئة المراجعة الفنية وتضم كل من/ نائب كبير المستشارين الانتخابيين ـ مدير المشروع كرئيس مشارك مع المدير العام أو أي مندوب عن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بالإضافة إلى كبير المستشارين الانتخابيين في البعثة وأي أشخاص أخرين يقترحهما رئيسي اللجنة الفنية. وتعقد هذه اللجنة اجتماعات شهرية، أو أكثر حسب الحاجة وتختص اللجنة بالمهام والمسؤوليات التالية:**

- إعداد خطط العمل السنوية لاعتمادها من مجلس المشروع.
- تسهيل تنفيذ خطط العمل السنوية بعد اعتمادها من مجلس المشروع.
- اتخاذ قرارات وتقديم المشورة بشأن الاحتياجات الفنية واللوجستية وتلك المتعلقة بالسياسات من أجل لتنفيذ أنشطة المشروع.
- مراجعة التقدم المحرز في خطط العمل السنوية والربع سنوية وإعطاء توجيهات موضوعية لتحقيق نتائج المشروع.
- بناء على التوافق العام، تقوم اللجنة الفنية بتحديد أي قضايا استراتيجية أو غيرها والتي تتطلب التوجيه أو النقاش أو اتخاذ قرار من قبل مجلس إدارة المشروع.
- إعداد التقارير المنتظمة الفنية والإدارية والمالية ليتم عرضها على مجلس الإدارة والإجابة على أسئلة مجلس المشروع.
- التواصل مع مختلف الشركاء الرئيسيين للعملية الانتخابية، ودراسة وجهات النظر حول مدى ملاءمة الدعم المقدم للعمليات الانتخابية في ليبيا.

3 ـ فريق الاستشاريين والخبراء: سيتم تنفيذ أنشطة المشروع من خلال **فريق يضم كل من موظفي الدعم في بعثة الأمم المتحدة للدعم (UNSMIL)، وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، بالإضافة إلى خبراء محليين سوف يتم الاستعانة بهم في بعض مجالات المشروع ، ويعمل الجميع على تقديم الدعم للعملية الانتخابية كل حسب تخصصه**

4- وحدة دعم المشروع: وتضم هذه الوحدة فريق الدعم العملياتي واللوجستي للمشروع، ويتكون من موظفين دوليين ومحليين بما فيهم موظفي البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتحقيق أهداف المشروع. كما سيعمل الفريق على تحقيق المهام التالية:

- التنفيذ اليومي للأنشطة الواردة في خطة العمل المعتمدة.
- متابعة القرارات التي تصدرها اللجنة الفنية ومدير المشروع.
- تقديم الدعم العملياتي بكفاءة وفي الوقت المناسب لتنفيذ الأنشطة.
- ضمان المسائلة المالية من خلال مراقبة مصروفات المشروع حسب الخطة والميزانية.

5 ـ العناصر الاساسية لترتيبات التنفيـذ:

- موقع المشروع: **من أجل التنفيذ الفعال سيكون مقر المشروع وإدارته في طرابلس ، وفي الوقت الذي يهدف فيه المشروع إلى تنفيذ جميع أنشطة المشروع داخل ليبيا، وبسبب اعتبارات أمنية واعتبارات أخرى، قد تتطلب بعض الأنشطة تنفيذها خارج البلاد، لذا سيتم اتخاذ القرار بشأن الأنشطة التي يمكن القيام بها خارج ليبيا من خلال ما تقرره اللجنة الفنية للمشروع، مع الأخذ في عين الاعتبار الأوضاع الأمنية ومدى توفر الموارد البشرية والموارد الأخرى وأهداف النشاط.**

- إدارة المشروع: سيُدار المشروع من قبل كبير المستشارين الفنيين/ مدير المشروع الذي سيرفع تقاريره إلى كلٍ من المدير القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكبير المستشارين الانتخابيين لدى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وسيكون مقر كبير المستشارين الفنيين/ مدير المشروع في طرابلس وسيؤدي مهامه من المواقع المستهدفة. وإلى جانب التوجيه الاستراتيجي العام الذي سيقوم به كبير المستشارين الانتخابيين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، سيضطلع كبير المستشارين الفنيين/ مدير المشروع بالمسؤولية الكاملة عن الإدارة اليومية للمشروع بما في ذلك إنجاز نواتج المشروع في الوقت المناسب وبكفاءة تقنية وعملياتية ومالية وإدارية عالية، وكذلك القيام بالتواصل المنتظم والتنسيق مع المستفيدين من المشروع، بالإضافة إلى تنسيق وضمان جودة جهود وعمل الخبراء، إلى جانب التنسيق المنتظم بين شركاء المشروع لضمان الاتساق والتكامل. هذا وسيحصل مدير المشروع على الدعم من اللجنة الفنية ومن فريق دعم المشروع الذي يتكون من الخبراء الفنيين والإداريين. وسيكون مدير المشروع عضواً في اللجنة الفنية لضمان تنفيذ قراراتها وقرارات مجلس المشروع.

- ضمان الجودة: **سيقوم مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور ضبط الجودة، بدعم من هيكلية الرصد والتقييم في المشروع. وسوف يستفيد المشروع أيضاً من دعم بعض العمليات المشتركة التي يقوم بها مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تتضمن الحصول على الدعم في مجال الموارد البشرية والتوظيف والمشتريات والمساعدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والإدارة المالية والاتصالات والأمن، بإشراف المدير القطري ومنسق البرنامج وأخرون. هذا وسيتعاون المشروع مع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى ذات العلاقة، بما في ذلك الأنشطة المنفذة في إطار برامج الحكم الديمقراطي وتلك المعنية بالمسائل السياسية والدستورية ومشاركة المجتمع المدني والمشاركة السياسية للمرأة، وما إلى ذلك.**

- الوصول: باعتباره مشروعاً لبناء القدرات، من الضروري أن يتواصل موظفو المشروع مع موظفي المفوضية على المستويين المركزي والميداني. ونظراً للقيود المفروضة على الحركة والتواصل بسبب النزاع، سيتعاقد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع خبراء انتخابيين وطنيين ودوليين رئيسيين من خلال ترتيبات مع (طرف ثالث) بالتنسيق مع الملاك الوظيفي الانتخابي التابع للأمم المتحدة بما يسمح للخبراء بالعمل داخل ليبيا، وذلك لتحقيق قدر أكبر من المرونة العملياتية. ولكنهم سيقدمون تقاريرهم ضمن برنامج رفع التقارير الخاص بفريق المشروع المتكامل. وعلى الرغم مما سبق، من المتوقع أن تلتزم شركة الطرف الثالث بالاحتياطات الأمنية وتحمل جميع المسؤوليات عن سلامة وأمن الموظفين الذين تستخدمهم. (وللعلم فإن برنامج التعاقد مع موظفين وطنيين أو دوليين عن طريق طرف ثالث تأسس حالياً ومفعل لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).
- السرعة: من المستهدف تنفيذ أنشطة المشروع في غضون 36 شهراً، مع احتمال إجراء ما لا يقل عن أربعة أحداث انتخابية متوقعة خلال هذا الإطار الزمني المحدود، ولذلك هناك حاجة إلى شراء المواد الانتخابية ذات العلاقة وبسرعة. وسيتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عمليات مخصصة لتنفيذ الأنشطة والاستفادة من الطريقة السريعة في التنفيذ والاتفاقيات طويلة الأجل مع شركات محددة لضمان أن تتم عملية شراء المواد والسلع الانتخابية بسرعة. وعند الاتفاق، يمكن استخدام مكتب دعم المشاريع الدولي في كوبنهاجن لشراء المواد الانتخابية حسب الاقتضاء.
- المتابعة والتقييم: سيتم متابعة أنشطة المشروع من قبل موظفي المشروع و خبراء في تقييم المشاريع يتم التعاقد معهم لهذا الغرض، على أن يقدموا تقاريرهم مباشرةً إلى مجلس المشروع. وأثناء تقديم المساعدات الانتخابية سينخرط المشروع في الدعم والتنسيق من قسم الشؤون الانتخابية التابع لقسم الشؤون السياسية في الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك رفع التقارير الخاصة بالمشروع إلى الشخص الذي يمثل قسم الشؤون الانتخابية الذي سيبقى على إطلاع بأي مراجعات أو تمديدات محتملة للمشروع من أجل تحديد إمكانية إرسال بعثة تقييم للمساعدات أو إمكانية استمرار المراجعة أو التمديد بدون إرسال بعثة تقيم المساعدات. كما يمكن لقسم الشؤون الانتخابية إرسال بعثة للوقوف على مدى التقدم المحرز في البرنامج ولتقييم الوضع السياسي أو لتقديم الدعم للبرنامج.

- اتخاذ القرارات المستنيرة المتعلقة بالمخاطر: لضمان تنفيذ المشروع على نحو مستنير وملم بالمخاطر ويراعي مسببات النزاع، سيقوم مجلس المشروع واللجنة الفنية بتقييم الوضع في البلاد بشكل دائم وربطه بالتنفيذ الفعلي للمشروع. وسيُنظر المشروع في المخاطر الحرجة التالية: (1) السياق السياسي والضغط السياسي المحتمل و(2) الوضع الأمني و(3) مخاطر المشروع (أي فيما يخص النزاع) و(4) المخاطر العملياتية.

- صندوق التمويل: سيقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بإدارة صندوق التمويل الذي سيستخدم لتمويل المواد والخدمات للفريق المتكامل وجميع أنشطة المشروع، على أن يتم رفع التقارير لمجلس المشروع بخصوص تدفق وإنفاق الموارد المالية الخاصة بصندوق التمويل.

- تنسيق جهود الدعم الدولي: سيعمل المشروع عن كثب مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، والشركاء الدوليين المتمثلين في المنظمات المعنية بدعم العملية الانتخابية، وذلك لضمان التكامل والتأثير الأكبر لنتائج المشروع. وفي هذا السياق، سيعمل المشروع على دعم المفوضية لانشاء مظلة تعمل تحتها جميع المنظمات الدولية الراغبة في تقديم الدعم الانتخابي المقدم إلى ليبيا من أجل ضمان تبادل المعلومات والتعاون والتنسيق والوضوح في توزيع الجهود ومعالجة الثغرات وتجنب الإزدواجية. ومن خلال جهود التنسيق سيعمل المشروع مع الشركاء الدوليين للدعوة لدعم برامج مراقبة الانتخابات وخصوصاً المحلية منها. كما سيقوم المشروع بإعداد وصف لآلية التنسيق لكي تراجعها اللجنة الفنية.

- الهيكلية المتكاملة: بالنسبة لمقدمي المساعدة من جانب الأمم المتحدة، فسيتم دمج جميع المساعدات الانتخابية وفقاً لقرار الأمين العام رقم 23/2011 الذي ينص على الدور القيادي للأمم المتحدة بشأن تنسيق جميع المسائل المتعلقة بالمساعدة الانتخابية، والقرار رقم 23/2010 والذي يشير إلى أنه "ستقدم جميع المساعدات الانتخابية ... بطريقة متكاملة تماماً منذ البداية، سواء كانت البعثة متكاملة من الناحية الهيكلية أم لا ". وستكون العلاقة بين موظفي الدعم الانتخابي التابعين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفريق الدعم الانتخابي التابعين لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا علاقة تكاملية كفريقٍ واحدٍ تحت قيادة موحدة لمبعوث الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، مع تطبيق آلية مزدوجة لرفع التقارير بالنسبة لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسبب مسؤولياتهم الائتمانية المتصلة بإدارة المشروع وإدارة صندوق التمويل على حد السواء.

ويرأس هذه الهيكلية المتكاملة كبير مستشاري الانتخابات، الذي يرفع تقاريره إلى الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، كما يعتبر الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضاً نائباً للممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة وجزءً من الهيكلية المتكاملة. وسيعمل نائب كبير المستشارين الانتخابيين التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومدير المشروع سيعمل بوصفه الشخص المسؤول في حالة غياب كبير المستشارين الانتخابيين في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما يضمن تحقيق إدماج الفرق الانتخابية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي الوقت الذي سيعمل فيه موظفو بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي معاً كفريق متكامل لتحقيق أهداف المشروع، سيقود فريق بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الأنشطة في المجالات العامة التالية:

- المساهمة في وضع اللوائح التنظيمية والإجراءات التنفيذية للقوانين الانتخابية.
- صياغة المفاهيم العملياتية وإعداد الجداول الزمنية والميزانيات -لتشمل الهياكل الميدانية المحتملة.
- الدعم العملياتي على المستويين المركزي والميداني.
- دعم تطوير سجل للناخبين، ومتابعة دقة الإجراءات ذات الصلة بيوم الاقتراع
- اقتراح الأليات الانتخابية الملائمة لاحتياجات الفئات المستضعفةً مثل النساء وذي الإعاقة والشباب، وإلى غير ذلك.
- التوعية العامة والتواصل
- تنسيق المساعدات الانتخابية

التعامل مع منظمات المجتمع المدني: في إطار استراتيجية المشروع الموجهة لتعزيز تعامل المفوضية مع منظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز نسب المشاركة والشمولية في العملية الانتخابية، فإن المشروع سوف يعمد إلى تعزيز دور منظمات المجتمع المدني في الاضطلاع بأدوار فعالة في دعم تنفيذ العملية الانتخابية، من خلال تقديم منح ضغيرة لدعم أدوارهم في العملية الانتخابية وذلك عبر التعاون مع عدة قنوات من بينها مفوضية منظمات المجتمع المدني.

كما سيضمن الدعم المقدم تغطية أربعة مناطق جغرافية (المنطقة الشرقية؛ والمنطقة الغربية؛ والمنطقة الوسطى؛ والمنطقة الجنوبية)، كما سيقوم المشروع بالاستفادة من برنامج إعطاء المنح الذي تم إنشاؤه واختباره بالفعل، سيستخدم المشروع صندوق منح منظمات المجتمع المدني المبتكر، بدلاً من إعداد آلية تمويل خاصة به. وهذا لن يتيح للمشروع الاستفادة من الخبرة والدروس المستفادة من برنامج صندوق منح منظمات المجتمع المدني فقط، ولكن أيضاً سيساعد على الحد من احتمال المخاطر المصاحبة لعملية إعطاء المنح من خلال مشروع حساس للمساعدة الانتخابية.